الازمات المالية وسبل معالجتها
الازمة المالية العالمية 2009/2008 أنموذجآ

أ.م.حميد حسن خلف* أ.د. عبد العزيز شويش عبد الحميد**

المستخلص

تعد الازمات الاقتصادية ظاهرة ملازمة للنظام الاقتصادي الراسمالي وهي تحدث دائمأ وعلى فترات دورية ولاسباب غير محددة تماما وفي هذا البحث سنتطرق الى مفهوم الازمة وعناصرها ومراحلها من خلال الادبات المتاحة عنها.

ثم سندرس الازمة المالية العالمية لعام 2008 بتركيز اكبر باعتبارها اكثر الازمات تأثير كل كثير من الدول المتقدمة وان اثارها السلبية قد انتشرت الى كل دول العالم تقريبا ولازالت كثيراً من اثارها تتفاعل لحد الان.

والمهم في الامر ان هذه الازمة قد عولجت باسلوب مستحدث سيتطرق اليه البحث.

وتضمن البحث بعض الاستنتاجات والتوصيات.

Financial crises and ways to address them
The global financial crisis 2008/2009

Abstract

Economic crises is an accompanying phenomenon to the capitalist regions. It happens at periodic periods with causes that are not defined completely in this research we will deal with the concept of the crises, its components, stages from the published literature, then we will review the financial crises 2008 with more focusing, as it is the most affecting crisis on many developing countries and the negative effects spread to all over the world and some of Its effects are still interacting till now.

The most important aspect is that the crises managed and solved with a new way the research will refer to. The research has come to a number of conclusions and recommendations.

المقدمة:

* العراق/جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد
** العراق/جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

مر العالم بأجمعه بازمات كبيرة وكثيره ومتعددة، لكن للازمة المالية العالمية التي حصلت في الولايات المتحدة الامريكية عام 2008 خصوصية، اذ كانت لها ابعاد مختلفة، مالية ومصرفية واخلاقية وقانونية واجتماعية، خلقت انطباعاً واضحاً على الازمة الرأسمالية.
وبسبب التداخل والتشابك في العلاقات الاقتصادية والسياسية وما يصاحبها من تكامل وتداخل، كان له الاثر الواضح في انتقال تلك الاثار لتصيب اغلب الاقتصادات العالمية، لكن بدرجات متفاوته.
وعلى اثر تلك الازمة نشرت الكثير من الدراسات والبحوث والمقالات مختلفة الاراء مستنده على خلفياتها الثقافية والاجتماعية والاساسية لبيان اسباب واثار تلك الازمة وسبل معالجتها.
لكننا نرى ان اغلب هذه الدراسات كانت ردود افعال على تلك الازمة، ولم تتوغل في الاسباب الحقيقية ورائها ولم تضع الحلول الناجحة لها لتفادي مثل هكذا ازمات في المستقبل.
الان الازمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الرأسمالي احتلت مركز الصدارة اليوم في الوسط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بسبب ماتخلفة من اثار على تلك الاقتصادات، اذا ماعرفنا ان تلك الازمات ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، بل وتعد من مميزاته.
ان للازمة المالية العالمية 2008 / 2009 خصوصية، اذ اطلق عليها (تسونامي الاقتصاد العالمي) حيث تعد الاسوء نوعاً في الازمات ابتداءً من ازمة الكساد الكبير عام 1929 الى عام 2008، حيث امتدت من الولايات المتحدة الى اوربا ثم اسيا وصولاً لبلدان الخليج العربي وبعض البلدان النامية التي كانت مرتبطة بالاقتصاد الامريكي.
وهنا سنتناول في بحثنا الازمة المالية مفهوماً وانواعا واسباباً واثاراً، وما هي الازمة المالية العالمية 2008 وما هي السبل لتفادي مثل هكذا ازمات في المستقبل، ثم توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المنهجية

1. مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الراسمالي ومعه الاقتصاد العالمي من تكرار الازمات بانواعها المختلفة والتي يكون بعضها دوريا، وهذه الازمات تؤدي الى مشكلات جدية تعاني منها الدول المختلفة وتسبب لها خسائر كبيرة وتتعرف كثير من المنشات الى الافلاس والخروج من السوق وتؤدي الى مشكلات سياسية واجتماعية عديدة. ولذلك يعمل الاقتصاديون والسياسيون على دراسة هذه الازمات بغية معرفة اسبابها ومعالجتها. وفي هذا الاطار يأتي بحثنا هذا لدراسة بعض جوانب الازمات المالية وكيفية معالجتها.

2. اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خطورة الازمات المالية وخطورة اثارها على اقتصاديات الدول والمجتمعات وحيث ان الازمات يتوقع حدوثها دائما فمن المهم ان تدرس اسبابها ونتائجها وسبل معالجتها بستمرار بغية تقليل اوتخفيف اثارها.

3. هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الازمات المالية والاقتصادية وخاصة الازمة المالية العالمية لعام 2008 بعتبارها اشد الازمات تأثيراً على الاقتصاد العالمي واطولها امداً في العصر الحديث. والتعرف على الكيفية التي تمت بها معالجتها لغرض الاستفادة منها في معالجة الازمات المتوقع حدوثها مستقبلاً.

4. فرضية البحث:
يقوم البحث على فرضية رئيسية تنص على ((للازمات المالية اسباب متعدده، لكن السبب الرئيسي هواخطاء الادارات وقصور السياسات الاقتصادية)).

5. اسلوب البحث:
تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الازمة من خلال الادبيات المنشورة عن الموضوع واستخدام البيانات المالية والاقتصادية المنشورة للتعمق في دراسة تلك الازمات.

دراسات سابقة:

1. (دراسة حزيران 2010):
هدفت الدراسة الى تحليل الازمات الاقتصادية العالمية، في مختلف المدارس وماهومفهوم الازمة بشكل عام والازمة المالية بشكل خاص، ومن ثم تحليلها وماهي اثارها على الاقتصاد العالمي.
وتناولت الدراسة الازمة المالية العالمية عام 2008 وماهي اثارها على الاقتصاد الامريكي وبعض البلدان المتقدمة ثم تأثيرها على بعض البلدان العربية.
وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ومنها:

أ- اهمية الالتزام بالنسب المحدده في اتفاقية بازل بحجم الاقراض المصرفي وارتباطة بالموجودات المملوكة مع ضبط التوسعة في الاقراض من خلال اللجوء الى المشتقات المالية.
ب- محاولة الاستفادة من الاسس التي يتصف بها الاقتصاد الاسلامي والعمل بها.
ت- ضبط دور الاقراض من قبل المؤسسات المالية الحكومية وتوجيهها بعدم منح القروض لقطاعات اقتصادية على حساب قطاعات اخرى، والحذر من المخاطر الائتمانية.

2. دراسة (النصراوي، 2010):
والتي كانت بعنوان، تأثير الازمة المالية العالمية على الاسواق المالية العربية، هدفت الرسالة الى دراسة الاسواق والازمات المالية، والعمل على تقديم مجموعة حلول لمساعدة الاسواق المالية العربية على مواجهة تلك الازمات. وبينت الدراسة اهم الاخطار التي تواجة تلك،الاسواق ومنها الازمات المالية. ركزت الدراسة على تحليل الاثارالتي يمكن ان

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

تخلفها تلك الازمات على الاسواق المالية العربية وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات كان من اهمها مايلي:

أ. ايجاد استراتيجية شاملة لمواجهة تلك الازمات والتي تعد صفة ملازمة للنظام الرأسمالي.

ب. العمل على تطوير اللوائح والتنظيمات وتشريع القوانين التي تساعد الاسواق وتعمل عليها بطريقة تكون اكثر انسيابية وتتلاءم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية وصولاً لخلق مناخ استثماري ملائم.

ت. المتابعة المستمرة للازمات المالية والاقتصادية وتحليلها وكشفها قبل حدوثها، ومن ثم محاولة تفاديها.

3. دراسة (ابوشنة،2010):

وكانت بعنوان (الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية).

هدفت الدراسة لبيان اهمية الازمة من خلال البحث في الاثار الناجمة عنها والمتوقعة لها، لان تلك الازمة هي احد مسببات افلاس المؤسسات والمصارف وتقود الى الاضطراب في العلاقات الاقتصادية الدولية.

تناولت الدراسة العراق ومصر كحالة دراسية، وتوصلت الى جملة من الاستنتاجات اهما:

أ. نظرياً، لايمكن تحديد فترة زمنية لمراحل الانتعاش الاقتصادي عالمياً، مع عدم القدرة على تحديد الفترة الزمنية التي يمكن ان تمر بها الازمة.

ب. الهيمنة الاقتصادية الامريكية عالمياً جعلت اغلب الاقتصادات مرتبطة بها من حيث الاستقرار.

ت. اصابت الازمة البلدان العربية المرتبطة اقتصادياً بالاقتصاد العالمي وبالاخص الاقتصادات التابعة.

4. دراسة (ياره،2009)

وكانت بعنوان، ازمة الرهن العقاري واثرها في القيمة السوقية للاسهم، دراسة تحليلة في مصرف LEHMAN BROTHERS.

جاءت اهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع الرهون التي تتعامل بها المؤسسات المالية والمصرفية والمخاطر التي يمكن ان تصيبها نتيجة تلك التعاملات.

وهدفت الدراسة لتبيان ازمة الرهن وتحليل اسبابها واثارها وقياس العائد والمخاطرة والاقساط وقيمة الفوائد وقروض الرهن العقاري والقيمة السوقية للاسهم.

توصلت الدراسة لمجموعة توصيات من اهمها مايلي:

أ. زيادة الرقابة الحكومية على المصارف، واهمية اختيار الزبون الذي يحمل معايير الجدارة الائتمانية.

ب. انتهاج سياسة نقدية معتدلة، يمكن من خلالها السيطرةعلى كمية السيولة في الاسواق لمنع تكون الفقاعات العقارية.

ت. العمل على وجود صيغة واضحة ومعقولة للتوازن بين الاقساط المدفوعة من قبل المقترضين ومبلغ الفائدة واصل المبلغ.

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

مفهوم الأزمة:

المفهوم، يقترب مفهوم الازمة من مفهوم المشكلة، ليقترب من الكارثة، حيث النتيجة الحتمية حصول خلل مفاجئ يمتد تأثيرة بشكل مباشر لعناصر النظام الاقتصادي مما يشكل تهديداً للنظام الذي يحكمهُ، عندها يصبح لزاماً على صناع القرار اتخاذ اجراءات وقرارات مهمه لمواجهة تداعيات الازمة. ويجب ان يكون هذا القرار حاسماً وسريعاً قبل وصول آثار تلك الازمة للنظام وعندها يصبح القرار غير ذي جدوى في صد الاثار الناتجة من تلك الازمة اوالمشكلة. اذ تعد المشكلة مقدمة لحالة من التوتر بسبب وجود بعض الصعوبات، ربما تكون المدخل للازمة اوبدايات لها. وهنا يجب التعامل مع تلك المشكلة بحذر وسرعة كبيرة من خلال القيام ببعض الاجراءات لمحاولة صدها اوالتخفيف من اثارها. اذ ان ترك المشلكه لمدة طويلة من الزمن دون اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة سينتج عنه كارثة حقيقية تؤدي الى تدمير وخسائر في جميع الموارد سواء كانت مادية ام بشرية. (طالب،11،2011).

التعريف: عرف فيلبس (PHELPS) الازمة: بأنها حالة طارئة تحدث بشكل مفاجئ وتتسبب في حدوث عطل (خلل) في الاعمال التي تقوم بها منطقة معينه ومن ثم تتسبب في الاذى اوالضرر للمركز التنافسي لها مما يتطلب منها اهتمام فورياً بشأن ذلك (الاعرجي،2004، 35).

اما الازمة الاقتصادية فتعرف: بأنها حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلد اواقيلم معين اوللعالم بأسره، تبدأ دائماً بسبب انهيار اسواق المال معا مايرافقها من جمود اوتدهور في النشاط الاقتصادي، ينتج عنها الفلاس والبطالة وانخفاض في القدرة الشرائية (بلعباس، 19،2009).

اما الازمة المالية، فيمكن ان تعرف: بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً اوجزئياً على مجمل المتغيرات المالية مثل اسعار الاسهم والسندات والودائع المصرفية واسعار الصرف، وهذا يحتاج الى جهد كبير في تفسير الظواهر الخاصة كتغير اسعار الموجودات المالية في الاسهم والسندات والموجودات الحقيقية كالعقارات والسلع المعمرة الى غير ذلك من تأثير للازمة المالية لكافة اصول الثروة بمختلف انواعها. (عبود،17،2011).

مماسبق يتضح ان الازمة تعني حصول حالة اوحدث مفاجئ يمكن ان يقود الى تغيير فجائي وحاد في النتائج، وهي حالة تتابع فيها الاحداث وتختلط فيها الاسباب بالنتائج، مما يؤدي الى عدم قدرة متخذي القرار من السيطرة على الازمة ومساراتها المستقبلية.

وتتصف الازمة بمجموعة من الصفات والخصائص يمكن ان نذكر اهمها:

1. المفاجأة، واستقطابها لجميع المتعاملين والمهتمين كالافراد والمصارف والمنظمات.
2. التعقيد، بسبب التعدد بالاسباب والعوامل المسببة لها.
3. النقص في المعلومات، وبالتالي عدم الوضوح في الرؤية عند متخذي القرار.
4. تعد التهديد الرئيسي والاساسي لمصالح الاداريين واستهدافهم واستقرارهم.
5. تعد السبب الرئيسي لظهور بعض الاعراض السلوكية كالتوتر والامبالاة وشيوع حالة التخريب للموجودات بكل اشكالها.
6. تعطي الحافز للمدينين والقياديين لأخذ دور اكبر حول الازمة.

وهنا يتطلب الامر من اصحاب الشأن اتخاذ اجراءات وقرارات سريعة وصائبة وجريئة بعيده عن الاخطاء، لكي يمكن تفادي نشوء ازمات اخرى في المستقبل.

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

وعندها يتطلب الامر الخروج عن المسارات التقليدية وايجاد مسارات وطرق ووسائل جديدة.(شاهين،2008).

عناصر الازمة المالية: في ضوء ماتم ذكره انفاً يجب توافر ثلاثة شروط لحدوث الازمة وهي:

1. المفاجأة وعدم التوقع.
2. تهديد للمصالح الاساسية للدولة والافراد.
3. الحاجة الى التدخل السريع من مصدر القرار. (عبود،30،2011).

وهناك من يرى بأن الازمة يجب ان تمر بعدة مراحل وهي:(الشرقاوي،12،2002).

1. ميلاد الازمة (النشأة).
2. نموالازمة واتساعها.
3. مرحلة الانفجار (النضج).
4. مرحلة الانسحاب.
5. مرحلة الاختفاء.

انواع الازمات:

1. **الازمات المالية**: تكتسب الازمات المالية صفاتها وانواعها من المجال الذي تضهر فيه والنشاط الذي تؤثر فيه، ومن اكثر هذه الانواع انتشاراً وشيوعاً هي: (وقائع المؤتمر العلمي المنعقد في الاردن، جامعة الاسراء،2009).

أ. **الازمات المصرفية:** تتعرض المصارف لازمات حادة ومفاجأة بسبب الاتجاه لسحب الودائع، اذ ان المصارف تقوم بتقديم الأئتمان للعملاء واقراض اوتشغيل معضم الودائع لديها مع الابقاء على نسبه بسيطه لمواجهة طلب العملاء في السحوبات اليوميه، وعندما تتخطى السحوبات النسب المعقولة فلن تستطيع المصارف تغطية وتلبية تلك الطلبات للمودعين، وعندها سنصل الى ازمات تسمى بازمة السيولة. وعند حدوث هذه الازمة وانتشارها لتصل لمصارف اخرى ستتكون لدينا ازمة كبيرة تسمى ازمة مصرفية. وبالعكس من ذلك، وعند رفض المصارف منح الائتمان للعملاء وبالرغم من توافر الودائع لديها خوفاً منها لعدم قدرة المقترضين من الوفاء وسداد ما بذمتهم ستحدث ازمة من نوع اخر تسمى بأزمة الائتمان.

ب. **ازمة العملات واسعار الصرف:** تحدث في بعض الاحيان ان تتغير اسعار الصرف بسرعة كبيرة مما ينعكس ذلك على اداء العملة لمهماتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، وفي بعض الاحيان يطلق عليها ازمة ميزان المدفوعات. ان سبب نشوء تلك الازمة هواتخاذ السلطة النقدية قرار بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الاخرى نتيجه لعمليات المضاربة، وعندها ستحدث الازمة التي يمكن ان تؤدي الى انهيار سعر صرف تلك العملة، وبالفعل فقد حصلت حالات مشابهة في عام 1997 في تايلاند فكانت سبباً في نشوء ازمه مالية ضربت شرق اسيا ان ذاك.

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

ت. **ازمة اسوواق المال (حالة الفقاعات):** يمكن ان تحدث هذه الازمة عند ارتفاع اسعار الاصول اكثر من قيمتها العادلة ارتفاعآ غير مبرر، وسبب نشوء هذه الحالة عندما يكون الربح العائد من الاصل ليس بسبب قدرة هذا الاصل على توليد الدخل، بل بسبب ارتفاع سعره، وعندها تعد مسألة انهيار اسعار الاصل مسألة لامحال من وقوعها، وبمرور الوقت يتكون اتجاه عام نحوبيع تلك الاصول مسببآ انخفاض اسعارها، بشكل ملفت للنضر ليؤدي لحالة علنية من الذعر على اثرها تنهار الاسعار مما ينعكس سلبآ على اسعار الاسهم سواء كان في نفس القطاع اوفي قطاعات اخرى.

2. **الازمات الاقتصادية:** وهنا يمكن ان نميز بين ثلاث انواع من الازمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الرأسمالي وهي: (الكفري، 50،2012-49).

أ- **الازمة الدورية (ازمة فيض الانتاج):** وتسمى احياناً بالازمة العامة لتجديد الانتاج، وهنا يجب تجديد الانتاج والجوانب المهمة فية والتداول والاستهلاك والتراكم كلها. اذ تكون الفترة المتولدة عن الازمة الدورية اكثر عمق عند مقارنتها بالازمات الاخرى.

ب- **الازمة الوسيطة:** وهي اقل حدة وشمولاً، لكن لها تأثير في مجالات عديدة للاقتصاد الوطني، ونتيجة للاختلالات والتناقضات الجزئية لتجديد الانتاج الرأسمالي، تتكون هذه الازمة لكنها لاتحمل صفة عالمية مثل الازمات الدورية العالمية لفائض الاتاج.

ت- **الازمة الهيكلية**: تصيب هذه الازمة قطاعات كبيرة في الاقتصاد ومجالات معينه مثل الطاقة والمواد الخام والغذاء وغيرها.

اسباب الازمة (الكفري،41،2012-45).

هناك تناقضات ظهرت بصورة واضحة من خلال الازمات الاقتصادية الدورية للاقتصاد الرأسمالي، لم يستطع ادم سمث وديفيد ريكاردومن اكتشاف اسباب تلك التناقضات، فيما اكد (ريكاردو) على قدرة الانتاج الرأسمالي بالتوسع بشكل كبير. بسبب الآلة واستخدامها والذي يقابله استهلاك عالي لهذا الانتاج وبالتالي عدم وجود فائض فيه.

وبحسب هذه النظرية سوف يكون هناك توقف عفوي لتصريف بعض السلع، نتيجة عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الانتاج. لكن بفضل ميكانيكية المزاحمة يمكن القضاء على عدم التناسق الحاصل. لكن (سيموندي) استطاع اكتشاف بعض تلك التناقضات في الاقتصاد الرأسمالي في بعض الاحيان، لكن هذه الفهم كان قاصراً لانه لم يؤدِ الى تقويم تلك التناقضات تقويماً دقيقاً.

1. **نظرية سيموندي لحل الازمات الاقتصادية:**

اذ انطلق سيموندي من رأيه بأن الاستهلاك الضعيف وعدم اشباعه هوسبب الازمة. مستنداً الى افكار ادم سمث (الاساسية الخاطئة) والتي مفادها ان الانتاج يجب ان يتناسب مع الاستهلاك، وان الاول (الانتاج) يتحدد بالدخل، بأفتراض ان الانتاج يجب ان يتناسب كمياً مع الدخل، وبهذا وحسب رؤية فأن الازمة ناتجة عن الاختلال وعدم التناسب بين هذين المتغيرين.
ان هذا النظرية جاءت لتعطي تفسراً ظاهرياً للازمة، لكنها غفلت عن البحث في اسباب عديده منها تدني الاجور وسوء توزيع الدخل الذي يؤدي الى نقص الاستهلاك والذي يعد السبب الرئيسي لحدوث الازمة.

2. نظرية كينز في تفسير الازمات الاقتصادية:

بنى كينز نظريتة على عدم كفاية الطلب، وربطه في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها قانون (ميل الناس للتوفير).
وان طبيعة الانسان لاتتبدل، وان فوضى الروح الانسانية هي سبب الازمة ولم يربطها بالاقتصاد الرأسمالي وخصائصة النوعية.
ودعا كينز الى تطبيق نظرية الاستخدام الكامل من خلال تدخل الدولة لحل موضوع تأمين استخدام اكبر عدد من الناس، اي ان علاج الازمات الاقتصادية لايمكن حله الا بتدخل فعال للدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تنظيم الاستهلاك العام ومقدار التوظيفات عن طريق مجموعة سياسات منها السياسة الضريبية ورفع معدل الحسم....الخ...

3. نظرية ماركس في تفسير الازمات:

جاء تفسير النظرية الماركسية مختلفاً في تفسير الازمات، اذ رجحت النظرية ان التناقض الرئيسي في الانتاج الرأسمالي هوالسبب في حدوث الازمات. ويمكن هذا التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج وبين الملكية الفردية لوسائل الانتاج في النظام الرأسمالي.
النظرية الماركسية لم تنفِ التناقض في الاقتصاد الرأسمالي بين الانتاج والاستهلاك، لكنها حاولت وضعه في موقعه المناسب لتفسر الازمات الدورية، واكدت ان الرأسمالية هي اصلاً تعتمد على التناقض.
اما فريدريك انجلز فقد وصف الازمة الاقتصادية وصفاً كلاسيكياً، فقال سوف تزدحم الاسواق بسبب توقف التجارة، وسيؤدي ذلك الى تراكم السلع بكميات كبيرة ولاسبيل لتصريفها وهنا سيختفي النقد السائل، وينخفض التسليف، مما يؤدي الى توقف المصانع عن الانتاج، ويتم تسريح الكثير من العمال الذين سيفقدون مصدر معيشتهم، وسيصل الوضع لحد الافلاس وصولاً لعمليات البيع القسري.
ويمكن ان يستمر هذا الوضع لسنوات طويلة، وتتفاقم الازمة حتى يتم تدمير القوى المنتجة وانتاجها بشكل اجمالي، الى ان يتم استهلاك السلع المتراكمة ثم يبدأ الاقتصاد بأستعادة عافيته شيآ فشيئآ وبالتدريج.

وهناك مجموعة اسباب مباشرة لأزمات فيض الانتاج جاءت بسبب التناقضات التي تلازم النظام الرأسمالي وهي:

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

1. التناقض بين الزيادة في الانتاج وانخفاض الطلب الفعال.
2. اختلال التوازن وعدم التناسق مما يؤدي الى فوض الانتاج.
3. التناقض بين الاستهلاك والانتاج.
4. التناقض الحاصل بين شروط انتاج القيمة الزائدة وشروط تحقيقها.

اثار الازمات الاقتصادية:

بسبب الترابط الاقتصادي العالمي، فأن وقوع اي ازمة اقتصادية ستؤثر في حياة الناس بشكل مباشر اوغير مباشر وسوف تكون لها تداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وهناك مجموعة من الاثار (عبو،67،2011) وهي:

1) ارتفاع معدلات البطالة.
2) ارتفاع معدلات الفائدة.
3) ارتفاع معدلات التضخم.
4) ارتفاع معدلات المستوى العام للاسعار.
5) انخفاض معدلات الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية.
6) انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ونسبة النموالاقتصادي.
7) ارتفاع ملحوظ في الرقم القياسي للعجز للحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

مظاهر الازمة الاقتصادية:

1. انخفاض في قيمة العملة.
2. انهيار النظام المالي والمصرفي.
3. تأثيرها على الاليات اسواق الاوراق المالية وتعطيل الياتها.
4. عزوف اغلب المستثمرين عن الاستثمار.
5. اضطراب في سلوك الافراد والمجتمع والمنظمة في جميع الميداين.
6. انخفاض الانفاق والاحجام عنه الا للضرورة.
7. عدم القدرة على الوفاء بالاتزامات المالية وغيرها.(الجميلي،416،2002).

اهم الازمات المالية والاقتصادية عبر التاريخ.

1. انكلترا، ازمة عام 1825.
2. الولايات المتحده الامريكية ازمة 1947-1948.
3. انكلترا ازمة عام 1866.
4. ازمة الكساد الكبير العالمية 1929-1933.
5. ازمة نظام النقد الدولي 1971-1973.
6. ازمة الركود التضخمي 1970-1973.
7. ازمة الطاقة والخامات 1973.
8. ازمة المديونية للبلدان النامية 1973-1982.
9. ازمة الاثنين الاسود 1987.
10. ازمة المكسيك 1994.
11. ازمة جنوب شرق اسيا 1997.

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

12. الازمة الروسية 1998.
13. ازمة مديونية البرازيل 1999.
14. ازمة فقاعات شركات الانترنيت 2000.ازمة ديون الارجنتين(2001-2002). (طالب،32،2011).

العوامل التي تعيق اكتشاف الازمة:

1. صعوبة تقدير الوحدات الاقتصادية لوقت وقوع الازمة، وبالتالي عدم الاستجابة بالوقت المناسب بفاعلية للازمة والاخطار المحيطه بها.
2. التصورات والقناعات الخاطئة لدى المتعاملين في النشاط الاقتصادي حول صناعة هذا الكيان ضد الازمات، وبالتالي عدم الاهتمام بما يحيط به من مخاطر. وازمات عندها سوف تقع الكارثة والازمة دون ان ترصد اي اشارة اوانذار مبكر لها. (ابوفاره،26).

الازمة المالية لعام 2009/2008

لم تكن اول من يبحث عن الازمة المالية (2008) ولا الاخير لكننا سنتاولها من جانب اخر وبغض النظرعن كونها ازمة مفتعلة ام حقيقية نرى انها اثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام، اذ اصاب الاقتصاد العالمي الشلل التام، وجاءت اهميتها من النظام الرأسمالي الذي يتصف بأنه نظام مولد للازمات. وماحصل في 2008 اكد صحة هذه النظرية، وبالاخص الاثار التي عقبت ازمة الرهن العقاري، والتي انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية في نهاية (2006) وامتدت عبر (2007) ثم ما آل اليه الوضع في 2008، وبألاخص الاضطرابات التي ضربت اسواق المال والمؤسسات المالية الكبيرة، على مستوى العالم اذ لم تقتصر على الولايات المتحدة فحسب، وما هذه الازمة الا حلقة من حلقات المسلسل الطويل للأزمات المالية عبر التاريخ سواء القديم ام الجديد.(بلوافي، 1-2).

1- التعريف بالازمة المالية العالمية لعام (2008)

وفي منتصف شهر ايلول 2008 ظهرت الازمة المالية العالمية، نتيجة لسوء ادارة التمويل العقاري في اميركا، حيث تعددت القيمة الحقيقية للمتلكات، مما انعكس سلباً على بورصات العالم بسبب عمليات التوريق، وظهر ذلك جلياً بافلاس بعض المصارف الامريكية الكبيرة مع انهيار بعض المؤسسات المالية وشركات التأمين، ليس في اميركا فقط بل امتد الى اوربا واليابان.(معد،2010،103) عقبها انهيار عالمي لبورصات الاوراق المالية بصورة انخفاضات متتالية وفق بعض التقديرات (ترليونات الدولارات) في البورصات الامريكية لوحدها، لذا سميت هذه الازمة بأزمة المضاربات العقارية، كما اطلق عليها البعض ازمة اقتصاد الفقاعة اوازمة الديون العقارية المضمونة بموجودات.(صدقي،1،2009).

ان مايميز هذه الازمة هوازمة الرهن العقاري والتي جاءت بسبب عجز الكثير من المقترضين لشراء عقارات في اميركا عن تسديد مابذمتهم من ديون للمصارف، مما ادى الى اعلان الكثير من تلك المصارف والمؤسسات المالية للافلاس ثم الاطاحه بها، مسبباً هزه قوية في الاقتصاد الامريكي سرعان ما انتقلت اثارها الى العالم الخارجي، والتي لم يسعفها ضخ مليارات الدولارات للحد منها وبسرعة كبيرة تحولت الى ازمة مالية اصابت الاقتصاد العالمي بأسرة في سبتمبر 2008.

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

2- اسباب الازمة المالية وتقسم الى: (عبود،43،2011-45)

أ. **الاسباب المباشرة**: والتي تتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي والامريكي منذ فترة طويلة وتتجلى في مجموعة عوامل من اهمها الاتي:

1- ان الازمة 2008 لا تشبه الازمات السابقة، اذ انتهجت الولايات المتحدة في سبعينيات القرن المنصرم سياسة (لاتصنيع) والتي بموجبها انتقلت من الاعتماد على الاسواق المحلية الى الاعتماد على الاسواق العالمية، ومايسمى الشكل المتعولم الحالي عبر نقل الصناعات وبالاخص الثقيلة والملوثة الى الصين والهند وغيرها من البلدان الصناعية الناشئة، تزامن هذا مع تحرير القيود عن اسواق المال وسمح لها بالهجرة الى اسيا وغيرها مما خلق سوق عمل دولي جديد ومتطور في المراكز الرأسمالية مع جعل الصناعات التقليدية من حصة الاطراف، اي تقسيم دولي جديد للاسواق والصناعات وهنا توسعت الاسواق المالية وتداولت بسرعة كبيرة فأصبح القطاع المالي البريطاني (على سبيل المثال) ممولاً لنصف النموالاقتصادي، وكذلك الامر بالنسبة للقطاع المالي العقاري الامريكي حتى عام 2001، اذ اعتمد القطاعان المذكوران وبشكل كامل على اسلوب المضاربة، وليس على الاقتصاد الحقيقي وبسبب سيطرة طبقة معينة مثل (الطبقة المالية والمصرفية) تحول النظام الى فوضى تعتمد اسلوب المخاطرة الكبيرة لتحقيق الارباح بدلاً من نظام اقتصادي يعتمد الى قواعد تنظيمية واضحة.

2- ان المتابع لمجموعة من المتغيرات المالية في اوربا وامريكا من شباط 2007 وما بعدها يتيقن بأن الازمة لم تكن سحابة عابرة، بل هي امر حقيقي ومرحلة حتمية لم يتفاجيء اصحاب الشأن والمراقبين للوضع المالي والاقتصادي بحدوثها، فكانت مجريات الاحداث بالتسلسل التالي:

- آذار 2008 / ابدت الخزينة الفدرالية الامريكية استعدادها لمساعدة مجموعة من المصارف الكبيرة بمبلغ (200) مليار دولار.
- آذار 2008 / jp Morgan chase المصرف الامريكي والذي يعد عملاق المصارف يعلن تملكه لمصرف Bear Stearus الذي كان يعاني من صعوبات مالية،اذ حظيت هذه العملية بدعم كبير من قبل الخزينة الفدرالية الامريكية (www.alri.com/2008), (السامرائي،الجبوري)
- تموز 2008 / تعرض مؤسستي (Fannie Mae –Freddle Mac) الامريكيتين الى ضغط كبير لاعادة تمويل القروض العقارية.

ب. الاسباب غير المباشرة للازمة المالية 2008:

1. اهتمام السياسة الامريكية بالشؤون الخارجية ومحاولة الهيمنة على الاقتصادات العالمية واهمالها للشأن الداخلي.
2. توجيه الموارد الاقتصادية من قبل السلطة الامريكية بما يخدم الهيمنة الخارجية على حساب متابعة الاحوال المالية والاقتصادية الداخلية.
3. تعد ازمة 2008 الاخطر منذ اكثر من خمسين عاماً، وانها تستغرق وقت وجهد كبيرين للسيطرة عليها.
4. توجد اسباب اخرى كانت عوامل مساعدة لازدهارها مثل: توفر كميات كبيرة من السيولة وبشكل مغري.
5. التساهل في الاقراض وتراخي التدقيق.
6. سياسة الاقراض (المقرض والمقترض) اتصفت بعدم العقلانية.
7. ضعف آليات الرقابة المالية.(عبود،46،2011).
8. ومن البديهي ان ازمة 2008 نشأت في امريكا لكن كانت لها ابعاد واثار عالمية، شملت مساحة كبيرة واثرت بشكل مباشر اوغير مباشر سببه ركود نسبي كان واضحآ من خلال انخفاض الطلب الخاص عالنفط والطاقة انعكس سلبآ على خطط التنمية الاقتصادية عالميآ والبرامج المرتبطة به.ليشمل هذا التأثير البنوك والمصارف والسياحة والمتعاملين معها مع تأثيره على مختلف الصناعات والقطاعات الاقتصادية.
9. وهناك اسباب يمكن النظر لها من زاوية ادارة الازمة وعلاقته بالامور التنضيمية والادارية للازمات بشكل عام (عياصرة،احمد،80،2009).
10. عوامل واسباب خارج ادارة المنظمة مثل الكوارث الطبيعية (زلازل اعاصير براكين فياضانات)،اذ يصعب تحديد موعد حدوثها والتكهن بها والسيطرة عليها وعلى نتائجها.
11. النقص في الامكانيات المادية والبشرية وضعف التعامل مع الازمات ما يؤدي الى تفاقم الازمات وصعوبة التعامل معها.
12. اغفال اشارات الانذار المبكر وعدم التعامل معها بحذرر مثل المشكلات التي تحدث مع العملاء وشكاويهم والمنافسين.
13. عدم وجود اهداف واضحة للمنظمة والذي سيؤدي الى عدم وضوح في الاولويات وموضوع تقييم الاداء وسلبية الاستعداد للازمة وبالتالي عدم المواجهه بالشكل المطلوب.
14. رد الفعل والخوف الوظيفي وحاله من اثار عكسية في مايخص التغذية العكسية وعدم قبول وجهات نظر الاخرين حول الازمات وطرق معالجتها فضلاً عن عدم وجود تعاون مشترك للتخطيط المستقبلي بشأن الازمات وادارتها.

كيف تعالج الأزمة الاقتصادية؟ الازمة المالية 2008 مثالاً:

المجلد: 3 العدد: 3 لسنة: 2019

عند حدوث الازمات فان الحكومات والمؤسسات الاقتصادية ورجال المال والاعمال فضلاً عن الاقتصاديين والمفكرين يستنفرون هممهم لغرض التعرف على اسباب الازمة ووضع الحلول الملائمة لها.

فالازمة المالية العالمية 2008 كانت اسبابها معروفة لدرجة كبيرة، وكانت نتائجها بارزه تمثلت في نقص سيولة المصارف التجارية وعجزها عن تلبية طلبات الاقراض اومتطلبات السيولة.

ولذلك كانت عملية المعالجة تتمثل في شقين:

1- تخفيض اسعار الفائدة لغرض تشجيع المقترضين على طلب القروض، اذ خفضت البنوك المركزية اسعار الفائدة الى مستويات دنيا فكان سعر الفائدة الاساسي في اليابان منذ بداية الالفية الثالثه يقترب من الصفر، وفي الولايات المتحدة من 2% / 2.5%، وفي بريطانيا بهذه الحدود وكذلك في دول الاتحاد الاوربي. وقد تراوحت اسعار الفائدة بين 2% الى 2.5% خلال الفترة من 2010 /2015 في الولايات المتحده ودول اوربا.

2- دعم سيولة المصارف التجارية، وقد سلكت الولايات المتحده خيار ضخ السيولة في النظام المصرفي من خلال شراء الموجودات المتعثرة (سندات الرهن العقاري) والاوراق المالية الحكومية عن طريق حملات الانقاذ التي دعيت ب(التسهيل الكمي) والتي تضمن اصدار نقود لغرض محدد وهوشراء الموجودات من المصارف والاسواق المالية لغرض دعم سيولة المصارف التجارية ولغرض دعم اسعار هذه الموجودات التي انخفضت هي ايضأ وقد تضمنت، حملات التسهيل الكمي في الولايات المتحده ثلاث حملات وكالاتي.(عبدالحميد، احمد، 8،2014):

ت	الحملة	السنة	المبلغ (مليار دولار)
1	QE1	2008	750
2	QE2	2010	600
3	QE3	2012	40

وفي اوربا قام البنك المركزي الاوربي بأطلاق حملتة المشابهة والتي سميت ب(LTRO) (عمليات اعادة التمويل طويلة الامد) والتي تقوم على اساس توسيع الموجودات التي تستخدمها المصارف على انها ضمان اضافي يقدمه المصرف للبنك المركزي الاوربي مقابل تزويده بالسيولة وكمايلي:

ت	تاريخ	مبلغ (مليار يورو)
1	2011/12/22	489
2	2012/3/1	529
3	2012/11/1	6
4	2012/11/29	7
5	2012/12/20	15
6	2013/1/16	10
7	المجموع	1057

اما بنك اليابان فقد مارس عمليات التسهيل الكمي لتعزيز الائتمان وكما يلي

ت	السنة	المبلغ (ترليون ين)
1	2000	115
2	2001	170
3	2002	174
4	2003	143
5	2004	176

وفي انكلترا اشترى بنك انكلترا (البنك المركزي الانكليزي) اوراق مالية مضمونة من المؤسسات المالية وشركات التأمين بهدف ضخ السيولة اليها وتمكينها من الاقراض وكما يلي:

ت	السنة	المبلغ (مليار باون استرليني)
1	ايلول 2009	150
2	ت1 2010	75
3	ك1 2010	50
4	شباط 2012	50
5	تموز 2012	50
6	المجموع	375 مليار باون

ونتيجة لهذه الجهود التي دعيت ب(حملات الانقاذ المالي) تمكنة الولايات المتحده وانكلترا ودول الاتحاد الاوربي واليابان من معالجة الازمة المالية العالمية لعام 2008 واستطاعت اعادة التوازن للاسواق المالية بالرغم مما تعرض له الاقتصاد العالمي من خسائر جراء تلك الازمة.(عبدالحميد، السامرائي،2011، 15).

الاستنتاجات والتوصيات:

أ. الاستنتاجات:

1. ان الازمات المالية هي ظواهر ملازمة للنظام الرأسمالي وتحدث على فترات دورية.
2. هناك ازمات طارئه خلاف الازمات الدورية لها اثار سلبية ومدمرة على الاقتصاد العالمي.
3. ان بعض الازمات تنشأ عن قصور اداء السلطات المختلفه لادوارها، وعجزها عن ملاحقة التطورات اومسايرة مايحدث على ارض الواقع من احداث اقتصادية مؤثره.
4. ان الازمة المالية العالمية لعام 2008 تعد اسوأ ازمة تعرض لها الاقتصاد العالمي منذ ازمة الكساد الكبير.
5. ان السلطات المالية والنقدية في الدول المتقدمة تستطيع اذا تضافرت جهودها ان تعالج الازمات اوان تحد من اثارها.

ب. التوصيات:

1. ضرورة دراسة ظاهرة الازمات المالية في النظام الرأسمالي بهدف معرفة اسبابها ووضع الحلول المناسبة لها.
2. تعزيز دور الاجهزة الرقابية ووضع معايير دقيقة للعمل لغرض تلافي اوجه القصور في مختلف انشطة الاجهزة والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية لمنع سوء الاستخدام الذي يهيمن على انشطتها.
3. ان اسباب ازمة 2008 اصبحت واضحة رغم انه لازالت هناك بعض الاسباب التي لم يسلط عليها الضوء ولذلك ينبغي دراسة تلك الازمة واسبابها بعمق ودقه ووضع الحلول لتلافي تكرارها مستقبلاً.

المصادر

1. النصراوي، سلطان جاسم كاظم،تاثير الازمة المالية العالمية في الاسواق المالية العربية،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الكوفة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،2010.
2. ابوشنة، مصطفى شعلان،الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية – العراق ومصر حالتين للدراسة،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،2010.
3. الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الدار الجامعية للنشر والطباعة،الموصل 2002.
4. الاعرجي،عاصم جاهزية المنظمات في مواجهة الازمات، المجلة العربية للادارة، العدد25، كانون الاول، المجلد 24،2004.
5. الشرقاوي، د.عبدالحكيم مصطفى، عدوى الازمات المالية، العولمة المالية واشكاليات التحكم،مصر، 2002.
6. الكفري، د.مصطفى العبدالله، الازمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، كلية الاقتصاد /جامعة دمشق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت،2012.
7. ابوفارة،يوسف احمد، ادارة الازمات، مدخل متكامل، دار الاثراء،عمان،2009.
8. بلوافي، احمد مهدي،ازمة عقار ام ازمة نظام،مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة،المملكة العربية السعودية، 2008،دراسة عن الشبكة الدولية للمعلومات عن الموقع iefpedia.com.
9. بلعباس،وآخرون، عبدالرزاق سعيد، الازمة المالية العالمية (اسباب وحلول من منظور اسلامي) ط1،مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز للنشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.
10. حزيران،فهد مغيمش، (تحليل تداعيات الازمات المالية على الاقتصاد العالمي)،رسالة ماجستير، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد)،2010.

11. عبدالحميد، السامرائي، د.عبدالعزيز شويش، د.يسرى، الازمة المالية العالمية لعام 2008، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 2، مجلد 13، 2011.
12. عبدالحميد،عبدالباري، د.عبدالعزيزشويش، بشرى، التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة كركوك، م4، العدد2، 2014.
13. شاهين، علي عبداللة، الازمة المالية واثرها على الاقتصاد العالمي، الجامعة الاسلامية،فلسطين،2008، الانترنت.
14. صدقي، سعد حافظ محمود،الاثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للازمة المالية العالمية وتأثيراتها على اسواق العمل، المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب، الجزائر للمدة 15-17 تشرين الثاني 2009.
15. عياصره، احمد، معن، مروان بني، ادارة الصراع والازمات وضغوط العمل، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
16. طالب، زياد عزالدين، الازمة المالية العالمية واثرها على الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير تقدم بها الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد،جامعة تكريت،لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد،2011.
17. عبود، د سالم محمد، الازمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة،دار الدكتور للنشر،ط1،2011.
18. وقائع المؤتمر المنعقد في الاردن جامعة الاسراء، والمنشور في مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، أ،ب،2009.
19. معد،محي محمد، الاستثمار والازمة المالية العالمية،دراسة تحليلية ومقارنة تطبيقية،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2010.
20. ياره، سمير عبدالصاحب، ازمة الرهن العقاري واثرها في القيمة السوقية للاسهم – دراسة تحليلية،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادراة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، لنيل شهادة الماجستير في الادارة،2009.